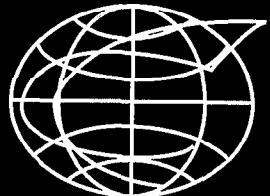


المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

INTOSAI



ابريل 1998



April 1998

700739

SQ-01-15

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

نisan ١٩٩٨

المجلد (٢٥) العدد الثاني

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية على أساس ربع سنوي:- ينادي
 (كانون الثاني) ابريل (نيسان) يوليو (تموز)، اكتوبر (تشرين الأول)، في
 طبعات باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية باسم
 المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أنتوساي)،
 وتكرس المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بسان
 (أنتوساي) لتحسين الإجراءات والأساليب التقنية للرقابة المالية الحكومية،
 وتعبر الآراء والآفكار التي تنشر فيها عن آراء وافكار رؤساء التحرير أو
 الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة
 أو سياستها.

ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير والابحاث التي تقدم إلى المجلة
 ويعتبر ارسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة
 الأمريكي.

U.S. General Accounting Office
 Room 7806 441 G Street
 NW . Washington D.C.
 20548 U.S .A
 Phone (202-512-4707)
 Facsimile (202-512 4021)
 E-Mail:
 < 75607. 1051 @ Compuserve. Com >.

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية فإن المقالات التي يتحمل قولها أكثر
 من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع
 الحكومي وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الانكماش
 المتعلقة بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية أو تفاصيل عن
 برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية. هذا ولن تكون المقالات التي
 تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة، وتوزع المجلة
 على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم
 التي تشارك في أعمال منظمة (أنتوساي). ويجوز اشتراك آخرين في
 المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة. وينبغي ارسل الصكوك
 والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة
 على العنوان التالي:-

P.O Box : 50009 . Washington , D.C.
 20004 , U.S.A.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد
 الأمريكي للمحاسبين العاملين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة
 وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :-

ANBAR MANAGEMENT SERVICES
 WEMBLEY ENGLAND AND UNIVERCITY MICROFILMS
 International ANN ARBOR MICHIGAN USA.

المحتويات

- * الافتتاحية .
- * أباء موجزة .
- * نظام الرقابة الحكومية بالصين .
- * منتدى المراقبين الخارجيين بالمنظمات الدولية .
- * نبذة عن ديوان المحاسبة بجمهورية كرواتيا .
- * تقارير منشورة .
- * أباء الأنوساي .

مجلس إدارة التحرير

فرانز فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة بالنمسا

دينيس ديزوتيل ، المراقب العام لكندا

اسماعيل العباري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات، تونس.

جيمس اف هيتشمان ، نائب المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية .

ادواردو روش لأندر المراقب العام لفنزويلا .

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية:-

ليندا . ل . ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية).

رئيس التحرير:-

رونالداوراخ (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير :-

ليندا ، ج ، سيلفاج (الولايات المتحدة الأمريكية).

المحررون المساعدون :-

وليم وللي (كندا).

كيوشي اوكموتو (إسباني - اليابان) .

لوزين سيكالو (السباني - تونجا).

ميشيل س . ج بيتر (الكاروسي - ترينيداد وتوباغو).

السكرتارية العامة للاريروساي (إسبانيا).

عبد الرزاق السماوي (تونس).

كريستينا روGas فاليري (فينزويلا).

الأمانة العامة للأنوساي (النمسا).

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي (الولايات المتحدة) .

الإدارة / الإنتاج :-

سبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية).

الشؤون المالية :-

جادش نارانج (الولايات المتحدة الأمريكية).

أعضاء المجلس التنفيذي للأنوساي

- شوقي السيد احمد خاطر، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

بمصر (رئيسا).

- غوليرمو راميرز، رئيس محكمة الحسابات، الارغواي، نائب رئيس

اول.

- توفيق ابراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان الرقابة العامة

بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني .

- فرانز فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة بجمهورية النمسا ، أمين عام .

- باتريك باريت ، المراقب العام باستراليا.

- أديفید غرفیت ، المراقب العام لباربادوس.

- هوميرو سانتوس ، وزير رئيس محكمة الحسابات بالبرازيل.

- لوسي جوانيس ، وزير مفوض الكاميرون.

- دينيس ديزوتيل ، مراقب عام كندا.

- هيدافون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة بالمانيا

- ف.ك. شنغلو ، المراجع والمراقب العام للهند.

- جافير كاستيلو ايالا ، مراقب عام المكسيك.

- عبد الصادق الكلاوي ، رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب.

- بارني مورك ايدام ، مراقب عام التزويد .

- الفريد وجوزي دي سوزا ، رئيس محكمة الحسابات البرتغال.

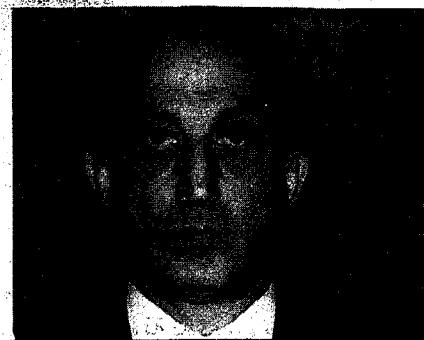
- بوهيفا توانيتو- مراقب عام تونجا.

- جيمس اف هيتشمان القائم بأعمال المراقب العام ، الولايات المتحدة

الأمريكية .

دور المراجع في تطوير ممارسة جيدة .

بقلم: في.كي.شنجلو، المرافق والمراجع العام بالهند.



السيد / في . كي شنجلو

لقد تطور دور المراجع من فحص العمليات المالية إلى تقييم ممارسات الإدارة . وقد ادركت معايير الأنتوسي للمراجعة هذا التطور ، وتميزت ما بين المراجعة المعتادة أو المنتظمة ومراجعة الأداء . إن المنهج الذي تقوم عليه المراجعات المنتظمة مقبول عموماً ويكون من المبادئ المحاسبية المقررة وبعض الإجراءات السياسية أما المنهج الخاص بمراجعات الأداء فما زال تحت التطوير بحيث يتوافق مع الطبيعة المتغيرة للأنشطة الحكومية وهذا في حد ذاته يمثل تحدياً مستمراً بالنسبة لمهنة المراجعة وهذا يعني : الحاجة إلى توصيات مراجعة ملائمة مما يضمن جدية المساعدة .

ان ظهور عصر المعلومات الذي يتميز بمسؤولية الوصول إلى المعلومات التي يتزايد حجمها باستقرار وخاصة من خلال الوسائل الالكترونية مما يتواافق مع التوقعات الخاصة بالشفافية المطلوبة لاتخاذ القرار في جميع اتجاه العالم . وبالتالي نلاحظ الزيادة المطردة في عدد المشاركون في عملية المساعدة .

ومما لا شك فيه ان القضايا الخاصة بعملية المساعدة قد تغيرت أيضاً وأن هذا التغير يمكن ايجازه في انتقال نطاق التركيز من الإدارة إلى السيدة . ولكننا نلاحظ ان مصطلح السيدة قد تم تعريفه بطرق مختلفة على سبيل المثال ، يعرف البنك الدولي بأنه القوى التي تستخدم لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بعرض التنمية ويمكن القول أيضاً ان السيدة تعامل أساساً مع الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله ، المبادئ التي ستطبقها الشركة والعملية الإدارية التي ستتسرى عليها الشركة لتطبيق تلك المبادئ .

وهذا يعني ان السيدة الجيدة أو الصحيحة تركز على وضع السياسة المرتبطة بمفهوم اجتماعي معين بالإضافة إلى الانتباه إلى نظم القبض التي تعمل الشركة من خلالها . ويتطلب تحقيق الأغراض التي أنسنت الشركة من أجلها ان يتم تحديد الأهداف ، التخطيط الجيد ، ثم الرقابة الفعالة .

وتمثل السيدة الجيدة إجمالي الممارسات الإدارية السليمة، الموضوعة لتلبية احتياجات جميع المشاركون بالإضافة إلى القدرة على مساعدة التحديات مثل تلك التحديات الناتجة عن فعالية ونشاط البيئة .

والتحدي الذي يواجه المراجعون اليوم هو توسيع ممارسات المراجعة ودمج معايير المراجعة التي تعامل بصورة مباشرة مع الأنشطة التي تمثلها السيدة وذلك لتخفيض مرحلة مراجعة الأداء .

وعلى الرغم من ان وضع السياسة يعتبر امتياز تملكه السلطة السياسية ، فإنه مما لا شك فيه ان تلك العملية تعتمد بصورة كبيرة على المعلومات المتاحة . هذه المعلومات تأخذ أشكال متعددة مثل البيانات الإحصائية النماذج الاقتصادية ، مشروعات وتنبؤات الخبراء بالإضافة إلى تقارير مراجعة الأداء وتقارير التقييم التي تمت وفقاً لاسس السياسة الموضوعة في الماضي .

ولذا فإنه أصبح من الضروري بالنسبة لنا كمبنين ، الأخذ في الاعتبار مراجعة الأنشطة المتعلقة بمدى سلامة عملية وضع السياسة وذلك وفقاً لمدى دقة ، ملائمة وكفاية المعلومات وما إذا كان هناك اهتمام يعطي ارتباطاً شديداً بالمعتقدات السياسية مما يجعل أهداف ومهام المراجع منهية في عصر يتغير بالانتقال السريع للمعلومات ، بالإضافة إلى اختفاء الفواصل بين المدارس المختلفة للأفكار السياسية، يجب على المراجع مسايرة التطورات والمناقشات التي تتم على المستوى الدولي بشأن الأزمات الحادة التي تحدث سريعاً ، مثل ارتفاع درجة حرارة الكره الأرضية ، حرائق الغابات ، وتغيرات أسعار العطالة .

ومن المعروف أن موارد العالم سواء كانت طبيعية أو مالية فهي محدودة، وعلى الرغم من ان التكنولوجيا قد قدمت حلول عملية للمشكلات العالمية مثل تلك المشاكل المتعلقة بمحالات الصحة ، السكان ، انتاج الطعام ، تشغيل وانقلال المعلومات إلا انه لم تقدم أي اجابات عملية لبعض المشاكل بل ويمكن ان تكون السبب فيها.

ليس هناك بديل عن وضع سياسات ملائمة سواء على المستوى الدولي والمحلي ، تلك السياسات يتم الاعتماد عليها عند وضع البرامج وتنفيذها وذلك لمعالجة المشاكل المتراجدة حالياً ، والتي يمكن ان تظهر فيما بعد .

القضية الأخرى الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة هي النساء الذي يشمل دوره التزوير . وهناك اختلاف في الرأي حول الدور الذي يمكن ان يلعبه المراجع لمنع الفساد . وكان المنهج التقليدي يعتمد على الإبلاغ عن الحالات المخالفة للقانون ، وفحص ما إذا كان القصور في تطبيق او تصميم النظم هو الذي أدى إلى مثل تلك الحالات . ويجب ان نذكر ان المهنة لم تتقبل النشاط الخاص بالكشف عن التزوير إلا في حالات التعليق على مدى كفاية الرقابة الداخلية .

إلا ان هناك اتجاه جديد ضمن الكثير من أجهزة وممارساتي المراجعة لوضع إجراءات وأساليب محددة للمراجعة لكشف حالات التزوير وذلك حتى يتم التأكيد من عدم إهمال أي حالة من حالات التزوير أثناء إجراء المراجعة .

إن تأثير الحالات المخالفة للقانون على السيدة لا يحتاج إلى أي تأكيد ومن الملاحظ ان الدول في مختلف أنحاء العالم قد أصبحت أكثر استقلالية ، ولذا يجب اعتبار الأجهزة العليا للرقابة مصدر مقبول للضمان ليس فقط فيما يخص بالأمور المالية ، ولكن فيما يتعلق أيضاً باداء الحكومات والهيئات الحكومية وبالتالي يجب على مجتمعاتنا ادراك هذا المفهوم بصورة جيدة .

وتدخل جهود المنظمات مثل منظمة الأنتوسي ، الاتحاد الدولي لادارة المالية الحكومية والأجهزة الدولية الأخرى ضمن هذا المنظور .

انباء موجزة:

(استراليا) .

موجز التقرير السنوي لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ .



السيدة / لوسي جواميسيا.

ولدى السيدة / جواميسيا خبرة كبيرة في مجال الخدمات العامة ، كما إنها قد تولت العديد من المناصب القضائية بالكاميرون ، منذ عام ١٩٧٠ تولت منصب مستشار للدولة ثم رئيس محكمة ثم نائب رئيس محكمة النقض ثم كمساعد مدير بوزارة العدل .

وفي عام ١٩٨٨ عينت قاضي للمحكمة العليا ، وفي عام ١٩٩٢ تم ترقيتها إلى المستوى الرفيع في القضاء ، وفي نفس الوقت كانت السيدة / جواميسيا تعمل كمحاضر لبعض الوقت في المدرسة الوطنية للقضاء في ياوندي .

ونضيف إلى ذلك أن السيدة / جواميسيا قد اشتركت في العديد من المفوضيات الوطنية مثل : اللجنة الاستشارية الوطنية لتنمية تطوير المرأة في الكامرون ، بعثة اصلاح القانون الكاميروني ، الندوة الدولية لحقوق الانسان والتي عقدت عام ١٩٩٣ في ياوندي ، رئيس المؤتمر العالمي الرابع عن المرأة في بينج ، اللجنة الوطنية لتعديل الدستور الكاميروني ، بالإضافة إلى الاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات . كما إنها قد ساهمت بفاعلية في تمثيل الكاميرون في العديد من المؤتمرات الدولية ، وهي عضو مؤسس في العديد من الجمعيات المهنية بالكامرون .

واعترافاً بمساهمتها العامة العديدة فقد تم منحها وسام فارس من الطبقة الأولى .

وتحمل السيدة / جواميسيا دراسات عليا في القانون من جامعة لاجوس ، بالإضافة إلى دبلومات متقدمة من المدرسة الوطنية للدارة والقانون ياوندي بالإضافة إلى عدة شهادات فيما يتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان من جامعات لندن وستراسبورج على التوالي :

ولمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :-

Supreme State Audit Office
Presidency of the Republic,
P.O Box : 508 Yaounde ,
Cameroon.

تم تقديم التقرير السنوي لمكتب المراجعة الوطني الاسترالي لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى البرلمان ، ويعتبر البرلمان التقارير السنوية إحدى أهم الوسائل الرسمية للمساعدة والتي تساعد الحكومات على تحمل المسؤولية بالاشتراك مع البرلمان ، ولتحقيق الهدف يجب أن تركز التقارير السنوية على أداء البرامج وتحقيق الهدف التي من أجلها تم وضع البرنامج وهو ما يعني التركيز على النتائج ، ويجب أن نشير أيضاً أن التقرير السنوي يجب أن يشمل تقرير المراجعة المستقل والخاص بمكتب المراجعة الوطني الاسترالي بجانب التقييم الخامس بممارسات جميع الجهات الحكومية الأخرى .

ويؤكد التقرير السنوي تطور أداء مكتب المراجعة الوطني الاسترالي خلال عام ١٩٩٦-١٩٩٧ ، فقد حق المكتب أهدافه كاملة من مراجعات الأداء والقوائم المالية بالنسبة للعام المالي وذلك باقل تكلفة ، التركيز على إعطاء أفضل ارشادات للممارسات العالمية لمديري القطاع العام ، بالإضافة إلى تطوير كفاءة وفعالية الأنشطة المساعدة .

وتشمل النقاط الرئيسية لنقرير ١٩٩٦-١٩٩٧ ما يلي :-

- الترتيبات المنظورة للحصول على رد فعل من العمل في التوفيق المناسب .
- تحقيق معدل مناسب لأنشطه المراجعة (نسبة الوقت بالتناسب من نتائج المراجعة) وهذا المعدل محدد مسبقاً .
- ترکیز اکبر على إصدار ارشادات أفضل للممارسات والتي تعزز من أهمية السيادة المشتركة والمساعدة على إدخال تطويرات بالنسبة للادارة العامة .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال :-
Office of the Auditor General for the Commonwealth of Australia , 19 National Circuit , Barton ACT 2600 Australia

أو بالبريد الإلكتروني :
<ag_1@anao.gov.au> and <<http://www.anao.gov.au>> .

(البرازيل) .
إعادة انتخاب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة .

تم إعادة انتخاب الوزير هوميرو سانتوس كرئيس لمحمد المحاسبات البرازيلية وذلك بالنسبة لعام ١٩٩٨ ، واستكمالاً للعملية ذاتها تم انتخاب الوزير ارام دي الميدا سارفيا كنائب رئيس لنفس العام .

(الكامرون) .
رئيس حديد للجهاز الأعلى للرقابة .

تم تعيين السيدة / لوسي جواميسيا وفقاً لقرار جمهوري صادر في ٧ ديسمبر ١٩٩٧ كوزير مفوض لرئاسة الجهاز الأعلى للرقابة بالكامرون وتشمل مهامها أيضاً تولي رئاسة منظمة الأفروساي بوصفها الرئيس الجديد لمكتب المراجعة الوطني بالكامرون .

(کن داد)

الجامعة تقارب

و على الرغم من ان الادارة قد حققت نجاحاً فيما يتعلق بالخطيب الاستراتيجي وتطوير المساعدة الادارية الا ان العديد من النظم المالية تتطلب التحديث والتطوير على سبيل المثال للاحظ استخدام النظم اليدوية لحساب ما يزيد عن ١٨ مليون دينار وهي الودائع السنوية للجمارك، تضيف الى ذلك انه لا يتم استخدام النظم الفعالة لادارة النقد وذلك للرقابة على الودائع ، لا يتم استخدام نظم الابلاغ المالي وتلك النظم التي تشتمل على مخاطر مالية محتملة في الوقت المناسب او بصورة فعالة بالإضافة الى عدم تصحيح المعلومات اللازمة للرقابة وتحليل البرامج الاحصائية كما ان هناك حاجة شديدة الى تلك النظم عند اعداد الاعمال التي تدعم الطلبات الخاصة بالتمويل الجديد.

و تستخدم الادارة ممارسات بديلة لتعويض النقص الموجود في النظم ولكن للاحظ استمرار بعض اوجه النقص بل وانه في بعض الاحيان يكون لتلك الممارسات آثار مضاعفة ويفيد ديزوتيل ان الحكومة تهدى عدد ملايين من الدولارات كفوائد كل عام وذلك بسبب عدم قيام هيئة الابادات الكندية بتحويل المدحولات بسرعة الى البنوك ، كما يشير التقرير ايضاً الى ان هيئة الابادات الكندية لا تطبق جميع التسويات المطلوبة لاتمام الادارة المالية الجديدة وبالتالي لا يمكنها تقديم تأكيد دقة وسلامة تقارير الابادات الصادرة عنها.

Johanne McDuff, Office of the Auditor General, 240 Sparks Street, Ottawa, Ontario, Canada K1A 0G6,

او البريد الإلكتروني <mcduffjo. @ oag-bvg. gc. Ca>

الاتحاد الأوروبي
الاحتماء السنوي لرؤساء الاجهزة العليا للرقابة

عقد الاجتماع السنوي للجنة الاتصال الخاصة برؤساء الأجهزة العليا للرقابة بالاتحاد الأوروبي في كوبنهاجن خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ تحت رعاية المراجع العام الدنماركي .

وقد ناقش الرؤساء خلال اجتماعهم القضائي التالي: مراجعة الضرائب على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات داخل الاتحاد الأوروبي ، المعايير العامة للمراجعة ، مدى ملائمة توجيهات الاتحاد الأوروبي مع القوانين المحلية (الوطنية) ، التعاون بين المحكمة الأوروبية للمراجعين والأجهزة العليا للرقابة بالدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى القضايا المهنية الأخرى المتعلقة بمعاهدته ، استرداد ومستر بخت .

قدم المراجع العام الكندي ملاحظات الى الادارة الحكومية تظهر نقاط ضعف وذلك بالنسبة للجزء الخاص بالمتابعة الواردة في تقرير ديسمبر ١٩٩٧ والذي رفع الى البرلمان.

يؤكد دينيس ديزوتيل المراجع العام : وفيما عدا بعض الاستثناءات لا يلاحظ بطء الادارات الحكومية في الاستجابة للتوصيات التي ذكرت في الفترة ما بين ١٩٩٥، ١٩٩٢

وعلى الرغم من ان الادارات قد اتخذت ردود افعال سريعة في بعض الاحوال الا ان العدد من اوجه النقص مازالت مستمرة ومتازت بعض المشاكل الكبيرة مستقرة وفي انتظار الحل.

احدى اهم الامثلة على تلك المشكلة هي الموقف الفيدرالي التي تعانى من التلوث البيئي ولا يوجد حتى الان قائمة كاملة لتلك المواقع ، كما ان تقدير تكلفة تطهير تلك المواقع والذى تم الافصاح عنه امام البرلمان هو تقدير غير كامل.

ان اجمالي تلك التكاليف تعتبر عنصر هام ويجوز ان تؤثر بشدة على الوضع المالي للحكومة بالإضافة الى ذلك ، مازال هناك اهتمام شديد حول ما اذا كانت كندا مستعدة للتعامل مع الحوادث الهاامة مثل تلك المتعلقة بال بترون و الكيماويات على الرغم من مرور خمس سنوات منذ ان اعد المراجع العام تقرير خاص بالاستعداد للطوارئ .

بالإضافة إلى ذلك فهناك الكثير مما يجب فعله لإجاد حلول طويلة الأجل بالنسبة للوقود النووي المخلفات المشعة ذات المستوى المنخفض، البورانيوم ومخلفات المعامل.

على الجانب الآخر نلاحظ أن الاستجابة بالنسبة للتوصيات الأخرى اشترع

بشير احدى الامثلة على ذلك هو مجلس العهد الوطني وقد اشتمل تقرير عام ١٩٩٤ والخاص بالمجلس على توصيات بشأن تعيين وترقية اعضاء المجلس والاسلوب الذي يتم به اتخاذ قرارات العهد وبؤكد تقرير المراجعة لعام ١٩٩٧ ان المجلس قد اتخذ اجراءات فعالة لتطبيق جميع التوصيات الخاصة بالمحاكمات المعاقة تحت اقلاته.

كما اشار تقرير المراجعة ايضاً الى نظم الادارة المالية والكندية بالنسبة لابادات الحكومة وينظر ديزوتيل لقد وجذنا العديد من موقع القسوة ليس هناك اهمال الا ان هناك بعض المجالات التي تحتاج الى تطوير في الرقابة الحالي تحصل الحكومة ابادات تبلغ (٨٥٠) مليون دولار وتصرف حوالي (٤٥) مليون دولار وذلك بالنسبة لكل يوم عمل.



رساء الاجهزه العليا للرقابه بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعين في صورة تذكارية اثناء فترة راحة بالاجتماع السنوي للجنة الاتصال بكوبنهاغن.

OFFICE OF THE AUDITOR GENERAL,
P.O. Box 2241,
GOVERNMENT BUILDINGS, FUVA,
REPUBLIC OF FIJI.

هونج كونج تقرير إلى المجلس التشريعي :

سلم مدير المراجعة في أكتوبر 1997 تقريره إلى رئيس المجلس التشريعي لهونج كونج ، وقد اشتمل التقرير على ١٥ دراسة تقييم لداء مختلفة وذلك يشمل دراسات بشأن الاجراءات الحكومية للرقابة على جمع التبرعات بالإضافة إلى إدارة الاعفاءات الضريبية للأعمال الخيرية التي تتشجع على الاستثمار ، فاعلية الاجراءات التي تتخذها الحكومة . ويلاحظ أنه في معظم الحالات وافقت الحكومة على توصيات المراجعة وتولى لجنة الحسابات العامة متابعة تنفيذ تلك التوصيات .

وخير مثال على تأثير المراجعة : هي مراجعة مدى فاعلية الحكومة في ادخال التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة ، وما إن قطاع التصنيع بهونج كونج يمثل جزءاً هاماً من الاقتصاد نجد أن الحكومة تدعم بشدة ادخال تطورات تكنولوجية عن طريق مبادرات تمويل عامّة مثل : المشروع الجديد للتدريب التكنولوجي ، مخطط الابحاث التطبيقية والتنموية ، صندوق دعم الصناعة وغيرها .

خصصت الحكومة في عام 1997 مبلغ ١٣٥ مليون دولار لتنمية المشروعات ، وكان جسم القروض والمنح ١٨٧ مليون دولار ، وتشمل الملاحظات الرئيسية الواردة في تقرير مدير المراجعة ما يلي: عدم وجود متابعة دورية لمنفعة التدريب المقدمة إلى المشروع الجديد للتدريب التكنولوجي وذلك لضممان تطبيق المتدربين للتكنولوجيا الجديدة ، انخفاض عدد المشروعات التي يتم مساعدتها من مشروع الابحاث التطبيقية والتنموية عن العدد المتوقع ، أما فيما يتعلق بصدق دعم الصناعة نلاحظ انخفاض المنحة المقدمة وقدرها ١,٥ مليون دولار لا ي مشروع صناعي وتحتفل تلك المنحة وفقاً لرغبات الصندوق ، أما فيما يتعلق بشركة انتاج تكنولوجيا الاتصالات والتي منحت مبلغ ١٠,٨ مليون دولار فلم يتم تقييم تلك المنحة بصورة جيدة .

بالإضافة إلى ذلك ، لم تتخذ الادارة الحكومية المعنية أي اجراءات متابعة لضمان تطبيق نتائج المشروع بفاعلية على الصناعة .

وتشكك هذه المراجعة في مدى فاعلية البرامج التي تمويل عن طريق هذه المشروعات ، ويوصي تقرير المراجعة الحكومية بما يلي : الاشارة إلى القصور الذي يحدث بالنسبة لتشغيل الأموال الواردة من تلك المشروعات ، اجراء متابعة استراتيجية شاملة لمشروعات التمويل المختلفة لضمان وفاء تلك المشروعات بمتطلبات طويلة الاجل لهونج كونج ، وقد وافقت الحكومة على جميع تلك التوصيات وأقرتها لجنة الحسابات العامة .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بـ :

Audit Commission, 26th floor,
Immigration Tower, 7 Gloucester Road,
Wanchai, Hong Kong.

او بالبريد الإلكتروني :
[aудae2@aud.gen.gov.hk](mailto:audae2@aud.gen.gov.hk) and
<http://www.info.gov.hk/aud>.

وكان الموضوع الغالب أثناء المناقشات هو الحاجة إلى المزيد من تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة بالاتحاد الأوروبي ، وخاصة فيما يتعلق بحجم العمليات المتزايد بين الدول الأعضاء بالاتحاد ، وقد أشار السيد / هنريك أنتو المرابع العام الدنماركي وزراعي الاجتماع قضية تبادل المعلومات والتعاون وخاصة فيما يتعلق بالمؤتمرات المستقبلية بين الحكومات ، وقد وافق أعضاء لجنة الاتصالات على اجراء مناقشات مشتركة على مستوى ضباط الاتصال للوصول إلى رأي مشترك حول هذه القضية اذا كان هذا ممكناً

بند آخر في جدول الاعمال يؤكد تقييم محكمة المراجعين الأوروبية عدد ١٥ نقطة ارشادية والتي تعتبر مكملة لمعايير الانتسابي للمراجعة ، وسيتم ترجمة تلك الارشادات إلى جميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي وتقديمها خلال الاجتماع القادم بشكل متناسب .

لمزيد من المعلومات حول هذا الاجتماع نرجو الاتصال بـ :

Rigsrevision, St Kongensgade 45, Dk-1264

copen-hagen K, Denmark.

او بالبريد الإلكتروني :

<FTRR @ FTRR. DK>.

فيجي :

التقرير السنوي :

في تقريره السنوي للبرلمان ، قدم مكتب المراجعة العام رأي نظيف عن الحسابات العامة ، ولكنه أثار العديد من القضايا الهامة والتي تحتاج إلى اهتمام حكومي واكثر ما يميز تلك القضايا هي الحاجة إلى تخفيض المتأخرات المتعلقة بالإيرادات والديون المستحقة والتي يجب دفعها إلى الحكومة وذلك يشمل المجالس المحلية والمجالس البلدية .

قضية أخرى تحتاج الاهتمام هي بطيء اجراءات متابعة الحصول على السلع والخدمات وقد اظهرت نتائج المراجعة ان الحكومة مدينة بحوالى ٩٨ مليون دولار كمتأخرات معلقة للإيرادات والدين بالنسبة لعام ١٩٩٦ مقارنة بـ ٩٠ مليون دولار بالنسبة لعام ١٩٩٥ و ٧٧ مليون دولار بالنسبة لعام ١٩٩٤ .

اما بالنسبة لتقييم شراء السلع والخدمات ، فقد أشار التقرير إلى ان معظم الوزارات الكبرى لم تلتزم بتعليمات الخدمات والمعدات ، وهذه المشكلة تظهر بشدة في الوزارات الكبرى مثل ادارات السجون ، الشرطة ، الصحة .

على سبيل المثال اظهرت نتائج المراجعة ان ادارة السجون قد اشتربت نظام الكتروني جديد لتسهيل الاجراءات عن طريق اجراء مناقصة ولكن لم يتم تقييم تلك المناقصة بصورة مسلسلة ، وقد اثبت النظام الذي تم اختياره عدم فعاليته .

ونجد حالة مماثلة أخرى عند شراء ادارة الشرطة لنظام اتصال جديد ، كما تبين وجود عجز كبير في المعدات والتجهيزات في ادارة الصحة ومنذ تقديم تقرير المراجعة تم ادخال مبادرات رئيسية للرقابة في الحكومة المركزية وذلك لتخفيض المتأخرات وتعزيز هيكل الادارة المالية .

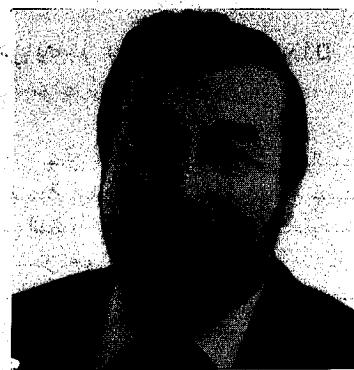
كما اشار التقرير إلى التقدم الذي طرأ على مكتب المراجعة العام ذاته وذلك بعد ادخال بعض التغييرات على الدستور مما دعم استقلالية وقوة المراجعة العام .

لمزيد من المعلومات ، نرجو الاتصال بـ :

هندوار

مراجع عام جدید

تم من قبل المجلس الوطني الهنغاري انتخاب د. آرياد كوفاكش رئيساً لمكتب المراجعة العام وذلك في ٨ ديسمبر ١٩٩٧ خلفاً للدكتور إيفان هاجلماير الذي كان قد شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٩٠ وحتى وفاته خلال العام الماضي (انظر عدد يناير ١٩٩٨ من هذه المجلة) والدكتور كوفاكش يعمل بمكتب المراجعة العام منذ إنشائه عام ١٩٩٠ وتولى في إدارة مراجعة الممتلكات العامة في الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٠ عمل سيادته بلجنة الرقابة الشعبية المركزية التي كانت قائمة قبل مكتب المراجعة العام كما ترك سيادته العمل بمكتب المراجعة العام عام ١٩٩٦ للعمل كرئيس لمجلس إدارة الشركة القابضة العامة والشخصية الهنغارية وهو المنصب الذي ظل يشغلها حتى تم تعيينه بمنصبه الحالي.



د . ارباد کوفاکس

ملا دیف

دستور جدید لإنشاء منصب مراجع عام

وفقاً للدستور الجديد الصادر في يناير ١٩٩٨ تم إنشاء منصب مراجع عام وتم تعيين السيد اسماعيل فتحي وزير الدولة الذي يرأس مكتب المراجعة في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ لهذا المنصب الذي أدى فيه اليدين كأول مراجع عام لجزر المالديف وكان السيد فتحي قبل توليه العمل بمكتب المراجعة نائباً لمحافظة هيئة المال (البنك المركزي) بالمالديف منذ إنشائها عام ١٩٨١ وحتى ١٩٩٣ ، كما سبق أن رأس وزارة المالية مدة سبعة عشر عاماً وعمل كوزير دولة للمالية لمدة اربعة سنوات . وأضافة إلى ذلك عمل سيداته محافظاً لصندوق النقد الدولي ونائباً لمحافظ بنك التنمية الآسيوية ومحافظاً للـ IFAD كما تضمن تاريخ السيد فتحي عند توليه منصب المراجع العام أن هدفة هو العمل على دعم مكتب المراجعة بالمالديف وزيادة المساءلة العامة ويتضمن جزء من هذا الجهد المشروع الذي يموله بنك التنمية الآسيوية لدعم قدرة المكتب لتحقيق المعايير الدولية ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

National Audit Office
3rd Floor, Huravrr Bldg,
Male, Republic of Maldives.

أَسْنَانًا

رئيس جديد للجهاز الاعلى للرقابة

تم في إسبانيا تعيين السيد إبادور نيتو داليا رئيساً لمحكمة المحاسبات الإسبانية وذلك بتكليف من جلاة ملك إسبانيا . وبتليه هذا المنصب يصبح السيد نيتو داليا كذلك سكرتيراً عاماً لمنظمة الأيونوس أي (المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة) وكان السيد نيتو داليا قبل تعيينه رئيساً لقسم المراجعة بالمحكمة في الفترة من 1995 وحتى 1997

كان د. كوفاكس قد اتم دراسته بجامعة بودابست الفنية وتخرج فيها مهندساً معمارياً معتمد ثم اجرى المزيد من الدراسات العليا في الدراسات التنظيمية وحصل بعدها على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٩ - وفي عام ١٩٨٩ شارك سيادته في برنامج زمالة المراجعين الدوليين الذي يقدمه مكتب المحاسبة العام بالولايات المتحدة والى جانب ذلك قام سيادته بوضع عدة مؤلفات تقييمية وتم نشر مقالاته بالمجلات التجارية والصحف اليومية ويعمل سيادته كذلك محاضراً بالمعهد القانوني للدراسات العليا وكثيراً ما يُعمل محاضراً بجامعة العلوم الاقتصادية وغيرها من معاهد التعليم العالي كما التي كذلك محاضرات على الصعيد العالمي في موضوعات الشخصنة التابعة لمنظمتي الانتوسياسي والإبروسياسي وبتولية رئاسة مكتب المراجعة العام يصبح د. كوفاكس كذلك رئيساً للجنة الرقابة الداخلية التابعة لمنظمة الانتوسياسي .

ولمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بمكتب المراجعة العام على العنوان التالي:-

State Audit Office
Allami Szamvevosztek
Apaczai Csere Janos
U.10,H-1052
Budapest V. Hungary

الاهمية الكبرى للاموال الحكومية وتغطية قطاعات عريضة من الاعمال الحكومية .

وإضافة الى ذلك اجرى مكتب المراجعة السويدية عمليات مراجعة مالية للقارير السنوية الخاصة بمختلف الاجهزه الحكومية والشركات والمؤسسات العامة ، وذلك وفقا لمعايير رقابية متفق عليها بصفة عامة والتي تم ابلاغ كل من الحكومة والوزارات المعنية وادارات الجهات موضوع البحث بها كما لعب مكتب المراجعة السويدية دورا هاما في تنمية وتنفيذ عملية الموازنات الجديدة ويتناول مكتب المراجعة السويدية كمثل الكثير من الاجهزه الرقابية في السويد بخض الموازنات الحكومية اذ انخفضت مخصصاته عام ١٩٩٧ بنسبة ٣٪ مقارنة بالسنة المالية ١٩٩٦/٩٥ . ومع ذلك فقد حدث فائض في نهاية هذا العام وسيتم استخدامه في استثمار اوجه التنمية الاستراتيجية كتنمية وتطوير الوسائل والجودة وتكنولوجيا المعلومات ؛

الولايات المتحدة الأمريكية

مكتب المراجع العام الأمريكي يصدر بيان Disclaimer عن أول قوائم مالية حكومية موحدة:-

في رده على عدد من الاستلة الجادة بشأن امكانية الاعتماد على البيانات المالية الفيدرالية كشف مكتب المحاسبة العام الاسبوع الماضي عن عدم قدرته على اعطاء رأي في القوائم المالية الحكومية الموحدة للحكومة الاتحادية ، وقد جاء ذلك بنقرير اصدرته وزارة الخزانة ومكتب الادارة والميزانية وفقا لقانون كبار المسؤولين لعام ١٩٩٠ والقانون والذي اتسع مداه بمحوج قانون الاصلاح الاداري الحكومي يتطلب اعداد القوائم المالية الموحدة للحكومة الأمريكية بداية من العام المالي ١٩٩٧ وذلك بمراجعة من قبل مكتب المراجع العام . ويتوفر تقرير الخزانة (القوائم المالية والموحدة لحكومة الولايات المتحدة - السنة المالية ١٩٩٧) من خلال الاتصال بشبكة الانترنت على الرقم (www.gao.gov) وخلاصه ما جاء فيه ما اعلنه السيد / فيليب كالدريكيير محاسب مكتب المراجع العام من ان نقاط الضعف الجوهرية في القوائم المالية والمشكلات المتعلقة بحفظ السجلات الأساسية وضعف عمليات الرقابة الداخلية بما فيها عملية الرقابة لاجهزه الكمبيوتر من شأنها جمعها اعاقة الحكومة من اعداد حصر دقيق لنسبة كبيرة مما لديها من اصول والتزامات وتكليف و تلك الأوجه من اوجهه القصور تؤثر على امكانية الاعتماد على القوائم المالية الموحدة وعلى الكثير من المعلومات والبيانات المالية ، كما انها تؤثر كذلك على مقدرة الحكومة في قياس اجمالي التكاليف والأداء المالي للبرامج على وجه الدقة وكذلك على الفاعلية والكافأة عند ادارة عملائها ، وصرح السيد / جيمس هنশمان المراجع العام بالنيابة انه يجري حاليا بذل الجهود نحو معالجة مثل هذه المشكلات وذلك وفق ما جاء بتقرير وزارة الخزانة الذي بعثت به الى الكونجرس (مكتب المراجع العام ١٢٧ AIMD- ٩٨- ٣١ مارس ١٩٩٨) .

وهناك عدة اجهزة سبق مراجعتها لعدة سنوات واجهت اوجه قصور خطيرة في عمليات مراجعتها الاولية ، وقد حققت تقدما ملحوظا في معالجة تلك الأوجه ، ويمكن للحكومة الفيدرالية ككل مواصلة تقديمها نحو ايجاد معلومات يعتمد عليها على اساس دوري ومنتظم حيث تقسم عمليات المراجعة المالية السنوية بضرورتها لضمان فاعلية التحسينات التي تجري حاليا ، ومن ناحية اخرى ترتكز القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية التي تم مراجعتها لعدد ٢٤ ادارة ومؤسسة كبيرة تغطي ما يقرب من ٩٤٪ من صافي النفقات الفيدرالية وظل مكتب المراجعة العام لعدة سنوات يعمل على دعم اسس المراجعة على الصعيد الحكومي من خلال مراجعته لعدد من الادارات والاجهزه مستعينا في ذلك بمفتiches عوميين وفي شهادته امام اللجنة الفرعية للادارة الحكومية صرح حين دوادرو مساعد المراقب العام ان الاعداد مثل هذه الورقة التاريخية يعد احدث ما يكون في الاصلاحات الجادة

كما كان عضوا بالمحكمة منذ عام ١٩٨٢ وفي مجال حياته العملية يمد سياسته خيرا اكتواريا في مجال التأمين حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كما عمل استاذًا لدراسات الاعمال والعلوم الاقتصادية المالية ومحاضش عام للمالية والاحصاء . وفي الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٢ عمل سياسته سيناتور وشارك خلالها في المجلس الدستوري والسلطة التشريعية الاولى وذلك في ظل الدستور الإسباني الجديد . كما حصل سياسته على الاوسمه التالية :-

Commander with Plaque of Alphonse the wise, Blue Cross/Gold Class of Social Security, and Constitutional Order of Merit.



السيد / ابالدور نيتو داليا .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

Tribunal de Cuentas de Espana,
Fuencarral 81,
Madrid 28004,
Spain

السويد

صدور التقرير السنوي

اصدر مكتب المراجعة القومي السويدي مؤخرا تقريره السنوي عن عام ١٩٩٧ الذي يتضمن تغطية لما تم انجازه داخل مكتب المراجعة القومي خلال السنة المالية ١٩٩٧ ويتضمن هذا التقرير كذلك معلومات عن القوائم المالية داخل المكتب والعاملين به ولا يتتوفر هذا التقرير الان الا باللغة السويدية ، الا انه سيتم ترجمته الى اللغة الانجليزية وتوزيعه على اعضاء منظمة الانترنت خلال فصل الربيع ، ومن ثم يمكن الحصول عليه باللغة السويدية (دون مقابل لعدد محدود من النسخ) وذلك بالاتصال على العنوان:-

Riksrevisionsverket
Publikationservice
P.O.Box: 45070,
S-104 30 STOCKHOLM
SWEDEN .

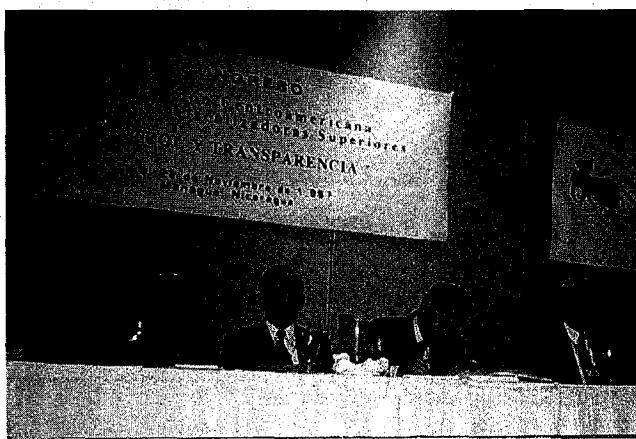
كما يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير من خلال شبكة الانترنت على الرقم :
web : <<http://www.rrv.se>> .

وعلى الصعيد آخر تزايد المهام على مكتب المراجعة القومي السويدي ، ومن ثم تزايد العقبات الرقابية ويرجع ذلك الى حد ما الى عضوية السويد بالاتحاد الأوروبي، اما عن الشرون عملية رقابية من رقابة الاداء التي تم الكشف عنها عام ١٩٩٧ فقد تركزت بصفة اساسية على الجوانب ذات

**منظمة أمريكا الوسطى للأجهزة العليا للرقابة (الولاسيفس)
المؤتمر الأول لمنظمة الولاسيفس .**

عقدت منظمة الأجهزة العليا للرقابة لدولة أمريكا الوسطى مؤتمراً الأول بمناجوا - نيكاراغوا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نوفمبر ١٩٩٧ ، تم خلاله مناقشة أربعة موضوعات ووضعت التوصيات اللازمة لزيادة التعاون بين أعضاء تلك المنطقة الفرعية وفيما يتعلق بموضوع المرابحة البيئية أقر المشاركون بأن أحوزتهم الرقابية تعد بموجب النصوص الدستورية والتشريعية مسؤولة عن مراجعة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والعمليات التي تقوم بتنفيذها هيئات عامة أو مشتركة ولها تأثيرها على البيئة وتم خلال المؤتمر الموافقة على إنشاء وحدات رقابية بيئية منظمة ومتنوعة والتي يمكنها الاستعانة بمكاتب استشارية خارجية متخصصة في هذا المجال إذا ما دعت الضرورة وأضافة لذلك تم الاتفاق على إنشاء لجنة مراجعة بيئية من كل جهاز رقابي بالمنطقة وإلى جانب ذلك تم مناقشة موضوع مشاركة المواطنين في محاربة الفساد وتم خلال هذا الاجتماع الذي استغرق يومين الاتفاق على أن تكون المشاركة شقيقين : الأول من خلال دعم الأجهزة الرقابية وتنسيق تلك الجهود مع الإدارات الحكومية ومن خلال المجتمع المدني كطريق لمنع الفساد واستعادة المصداقية في المؤسسات العامة كما تم في هذا الشأن الاتفاق على أن يقوم كل جهاز رقابي بإنشاء مكتب داخلي لتشجيع المشاركة العامة واجتماعي مماثل ذلك المكتب كل ستة أشهر لتقدير النتائج وتبادل الخبرات والعمل على تحقيق الهدف من وراء مشاركة المواطنين كما قام الحاضرين كذلك بمناقشة موضوع إعادة تنظيم الأجهزة الرقابية في المحيط العالمي ونتيجة لذلك أوصى المؤتمر بضرورة قيام المنظمة باعداد دراسة شاملة لطرق وإجراءات كل جهاز من الأجهزة الرقابية في المحيط العالمي ونتيجة لذلك أوصى المؤتمر بضرورة قيام المنظمة باعداد دراسة شاملة لطرق وإجراءات كل جهاز من الأجهزة الرقابية الاعضاء فيها وواجهها القانونية وهي الدراسة التي تبين اوجه الشبه والخلاف بينهم وتعد أساساً للعمل المستقبلي في تلك المنطقة الهامة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
**Comptroller General of the Republic,
Information and public Relations
Department,
Apartado Postal 48, Managua,
Nicaragua <continf @ Ibw> com.ni>**



رؤساء وأعضاء الأجهزة العليا للرقابة يتبعون جلسة بالمؤتمرات الأول منظمة أمريكا الوسطى للأجهزة العليا للرقابة (الولاسيفس) بمناجوا .

بهدف إيجاد التحسينات اللازمة للادارة المالية الحكومية الا ان تلك الاصحاحات الان تعرض الحكومة الفيدرالية لنفس النظام المالي المفروض منذ سنوات على القطاع الخاص والحكومات المحلية بالولايات .

وهناك حاجة الى هذا النظام لادات التحسينات المطلوبة وعلى الرغم من التقدم الجاري الذي احرزه حاليا الا انه يستلزم اهتمام مستمر لاصلاح سنوات طويلة من عدم الاهتمام ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

**u.s. General Accounting office
Office of International Liaison,
Room 7806, 441 G Street,
N.W., Washington, D.C. 20548 or by**

او بالبريد الالكتروني
<Ichman.p@gao.gov>.

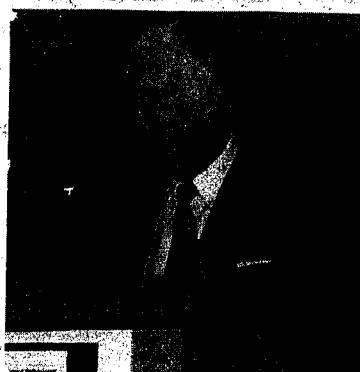
**فنزويلا
الاحفال بذكرى تأسيس الجهاز الرقابي يعقد سلسلة من
الندوات الوطنية :-**

بدأ مكتب المراجع العام في فنزويلا عقد سلسلة شاملة من حلقات العمل والندوات الوطنية كجزء من شاطئه في توفير القيادة للأجهزة المراجعة الخارجية في شتى أنحاء القطاع العام وتتزامن تلك الأحداث عام ١٩٩٧ مع الذكرى التاسعة والخمسين لتأسيس المكتب وعام ١٩٩٨ مع الذكرى الستين لتأسيسه.

وتبيّن البرنامج أثر الجهاز الرقابي على الصعيد الداخلي من خلال العمل المشترك مع مجموعة كبيرة من مسؤولي الادارات الحكومية ، وقد بدأ هذا الجهد عام ١٩٩٧ بحلقة عمل من جزئين ، عقد الجزء الاول منها في كاراكاس من ١٠ الى ١٨ ابريل ١٩٩٧ ، حضره أعضاء مكتب المراجع العام فقط ،اما الجزء الثاني منها فقد عقد في اكتوبر بعد مضي ستة أشهر وحضره ممثلين من المستويات الوطنية والبلدية للحكومة بالإضافة إلى مراجعين داخليين من مختلف أنحاء الحكومة ، وكان الهدف الأساسي من وراء الطرفين هو الانتهاء من الخطة الاستراتيجية الداخلية للمراجعة العامة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) التي تشكل إطاراً للمراجعين داخل القطاع العام على كل المستويات الحكومية ودعماً لهذا الهدف اسفر الاجتماع الاول للمراجعين عن الموافقة على ادراج عدد ١٤ توصية بالخطة الاستراتيجية ومنها البدء في عقد اجتماعات نصف سنوية للمراجعين الداخليين، ومراجعى البلديات وتنسيق اللجان لمعالجة موضوعات الموارد البشرية والتشريعات وتطبيق الخطة الاستراتيجية وفق معايير صلبة تتضمن اهداف وانشطة وداول زمنية محددة واطار للنظام المحاسبى، وإلى جانب ذلك تعمل الأجهزة الشرعية على اقرار او تعديل التشريع دعماً لتلك الخطة، ومن ناحية أخرى قام مكتب المراجع العام باستضافة حلقة دراسية دولية على المراجعة الحكومية في الفترة من ٢٢ الى ٢٤ اكتوبر ١٩٩٧ حضرها عدد ٣٠٠ من المشاركون والخبراء على المستوى العالمي ومن بين الموضوعات التي تم مناقشتها خلالها عولمة الموضوعات الرقابية واستغلال دور المراجعين في الاصلاح المالي واستراتيجيات تقييم الرقابة الداخلية ومن جانبه اوضح المراجع العام ادوردو روكي ندر ان مكاتب المراجعة الوطنية تعد أساسية لفاعلية وشفافية الديمقراطية والتحديث والاصلاح الاداري على كافة المستويات وأضاف سعادته ان هناك حلقة مشابهة ستعقد عام ١٩٩٨ وسيتم خلالها دعوة كافة الدول الاعضاء بمنظمة الولاسيفس لحضورها .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-
**Contraloria General de la Republica,
Caracas 1050, Avenida Andres Bello,
Apartado 1917, Caracas, Venezuela.**

**البنك الدولي
المراجع الاعلى للأمم المتحدة
يوجه خطاباً للمنتدى**



السيد / كارل تيودور باسك.

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من خلال المقابلة التي تمت مع السيد / باسك والتي نشرت في ابريل 1998 عن المسؤلية / محاربة الفساد .

يمكن المراسلة على العنوان التالي:-

C/O Casals and Associates, 2231 Crystal Drive, Suite 814, Arlington, Virginia 22202 USA>

او عن طريق البريد الالكتروني :-

<ttracy @ casals. Com>.

ظهر السيد / كارل باسك السكرتير العام الثاني للأمم المتحدة لخدمات الاشراف الداخلية متحدثاً مميزاً في البرنامج الذي تشرف عليه جمعية متخصصي المحاسبة والمالية ودارة المراجعة الداخلية التابعين للبنك الدولي . وقد اشترك في رعاية البرنامج كل من جمعية المحاسبين الحكوميين وجمعية فاحصي الغش القانونيين وبنك التنمية الأمريكي والاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية والمنتدى الدولي للمحاربة الفساد ومعهد المراجعين الداخليين فرع واشنطن .

وقد تحدث السيد / باسك الى جمهور يمثل مسولي المنظمات الدولية والوكالات الحكومية والقطاع الخاص والهيئات المهنية ، وقد ترک حيث سيادته حول تأثير مكتب خدمات الاشراف الداخلي على الأمم المتحدة خلال (٣) سنوات منذ نشاته بواسطة الجمعية العامة .

وقد أكد سيادته ان المكتب قد اسس في المقام الاول بغرض اعطاء نظرة شاملة للأمم المتحدة عن طريق المراجعة وتقدير البرامج والرقابة والتقييم .

كما ان المكتب يرغب ايضاً في زيادة الوعي المالي للموظفي المنظمية وتطوير الادارة عن طريق رفع الكفاءة والمسؤولية والشفافية الخاصة بعمليات الأمم المتحدة .

نظام المراجعة الحكومية بالصين .

إعداد السيد / لي جينهو ، المراجع العام ، المكتب القومي للمراجعة بجمهورية الصين الشعبية .

وذلك المكتب مسؤولة من مراجعة موارد ونفقات المشروعات والشركات المتصرفة ببعضها حيث إنها تنتجه مباشرة لادارتهم الخاصة . ويقومون أيضاً بالتحقق من الأداء الصناعات المتعلقة بالادارة وتمد الرقابة الصناعية الداخلية بالتعليمات .

أن المكتب القومي للمراجعة لجمهورية الصين الشعبية (CNAO) له مكاتب مراجعة ميدانية في ١٦ مدينة كبرى داخل الصين .

وتقوم تلك المكاتب بمراجعة الموارد والاستخدامات للحكومات المحلية : اصول ، التزامات ، ارباح و خسائر لفروع المؤسسات المالية بالدولة وكذلك أوجه الموارد والاستخدامات للمشروعات والشركات التابعة مباشرة لادارات مجلس الدولة الموجودة خارج بكين ، وتنفيذ الميزانية والحسابات الختامية للمشروعات الاشتائية للدولة ، وترسل تقارير المكاتب الميدانية بصورة مباشرة إلى المكتب القومي للمراجعة لجمهورية الصين الشعبية (CNAO) .

المؤسسات الرقابية المحلية :

تعد المؤسسات الرقابية المحلية للمستويات المحلية ، البلدية الإقليمية مسؤولة عن مراجعة تنفيذ الميزانية المحلية ، الحسابات الختامية وإدارة واستخدام الاعتمادات الإضافية بالموازنة بمختلف مستوياتهم وهي تقوم بصفة أولية برقابة الادارات المحلية ، المكاتب الضريبية وإدارات الغذانة الحكومية .

والصين لديها أكثر من ٣،٠٠٠ مؤسسة رقابية على مستوى الدولة وما يزيد عن ٨٠،٠٠٠ من العاملين .

و قبل تنفيذ قانون الصين للمراجعة ، راجعت المؤسسات الرقابية بصفة أولية الحسابات الختامية للحكومات على المستويات الادنى ، ومنذ إصدار قانون المراجعة ، أصبحت مراجعة تنفيذ الميزانية على جميع المستويات الحكومية مهمة أساسية للمؤسسات الرقابية ، وفي ١٩٩٦ - السنة الكاملة الأولى بعد إصدار القانون - راقت ٢٦٦٢ مراجعة تنفيذ الميزانية على المستويات المحلية ، والبلدية والإقليمية عن عام ١٩٩٥ ، ومن شهر يناير حتى نوفمبر ١٩٩٧ قامت المؤسسات الرقابية بالصين بالرقابة على ٤٧،٠٠٠ اجره . وقد حافظت هذه المراجعة للدولة على مبلغ إجمالي قدرة ٣٠،٧٢ مليون RMB وكانت هذه الرغورات نتيجة فحص واعتماد مختلف البنود في ظل القوانين المالية واللوائح .

ويشمل الآتي :-

تحويل مبلغ ٢١،١١ مليون RMB للمالية العامة ، وسيتم تحويل مبلغ ٩٤٠ مليون RMB للإعانات المالية والمخصصات ، ٥٠،٠٠ مليون RMB و ٨،١٢ مليون RMB ، على التوالي تغطية المبالغ والغرامات التي أساء استخدامها في الصناديق المالية .

إجراءات المراجعة :-

لقد قام مكتب المراجعة القومي بتطوير إجراءات مراجعة موحدة بنىت على نصوص قانون المراجعة وإجراءات المراجعة العامة .

وعلى كل من المستويين الإقليمي والمحلبي ، يمكن أن تطلب المؤسسات الرقابية من الجهات التي تخضع لرقابتها تقديم الميزانية أو خطط لإيرادات والمعونات ، وتنفيذ الميزانية ، وتقدير الحسابات الختامية والتقارير المالية والمعلومات الأخرى المتصلة بالإيرادات والمصروفات .

أن ممارسة الرقابة في الصين ترجع إلى تاريخ طول من ٣٠٠٠ سنة ، وفي السنوات الأخيرة ، تم تطوير النظام الحديث في الرقابة الحكومية بالصين بصورة سريعة ، ثم تم تعديل الدستور في عام ١٩٨٢ لتأسيس مؤسسات مراجعة حكومية مستقلة ، في العام التالي ، أنشأ المكتب القومي للمراجعة لجمهورية الصين الشعبية (CNAO) .

تم تأسيس ذلك تأسيس الحكومات الشعبية على مستويات إقليمية وبلدية مقاطعية لجهتها الرقابية المحلية ، وفي عام ١٩٩٤ ، أقر المؤتمر القومي لجمهورية الصين الشعبية أول قانون رقابي على أن يطبق بدءاً من عام ١٩٩٥ .

وقد وضع هذا القانون في الإطار القانوني للرقابة الحكومية بالصين وأصبح الرائد لمرحلة جديدة من التطوير .

مؤخراً ، تم تطبيق ٣٨ معيار من معايير المراجعة الحكومية على أساس تجريبي وذلك في يناير ١٩٩٧ بهدف تعزيز منهجة ومعيارية الممارسة الرقابية في أنحاء الدولة . ولدعم التبادل فيما بين المراقبين في مختلف أنحاء الدول ، فإن هذه المقالة تشرح بأختصار نظام الرقابة الحكومية بالصين .

دور وهكل نظام المراجعة في الصين .

يلعب نظام المراجعة الحكومية بالصين دوراً فعالاً في المحافظة على القوانين واللوائح الاقتصادية والمالية للدولة ، تدعيم التطور والتكامل الاقتصادي بالحكومة وضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية للحكومة المركزية .

أن نظام المراجعة بالصين له مهام في كل من المستويات المحلية والقومية .

المكتب القومي للمراجعة بالصين :-

قام مجلس الدولة الصيني بتأسيس المكتب القومي للمراجعة لتولي مسؤولية الرقابة الحكومية على المستوى القومي تحت قيادة رئيس مجلس ، ويمكن تخصيص مسؤولياته وواجباته فيما يلي :-

(١) مراجعة تنفيذ الميزانية المركزية وتقييم التقارير عن نتائج المراجعة لرئيس مجلس الدولة .

(٢) مراجعة تنفيذ الميزانية ، الحسابات الختامية ، إدارة واستخدام الصناديق غير المصوّت عليها بشأنها من قبل مختلف قطاعات مجلس الدولة والمطبيات .

(٣) مراجعة موارد ونفقات البنك المركزي .

(٤) مراجعة الأصول ، الديون ، الارباح والخسائر للمؤسسات المالية للدولة والمشاريع المركزية .

(٥) مراجعة موارد ونفقات المشروعات الإنشائية المركزية .

(٦) مراجعة تنفيذ الميزانية والحسابات الختامية للمشروعات الإنشائية للدولة .

(٧) مراجعة موارد واستخدامات المشاريع التي تتلقى المعونات والقروض من المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية .

أنشأ المكتب القومي للمراجعة لجمهورية الصين الشعبية (CNAO) مكاتب للمراجعة بعدد ١٤ إدارة من مجلس الدولة .

معايير المراجعة :-

ولتتفيد الصحيح لقانون المراجعة وتحسين فعالية وجودة المراجعة ، فقد قام المكتب القومي للمراجعة لجمهورية الصين الشعبية (CNAO) بوضع معايير مراجعة تعدد من أكثر المهام الهامة في عام ١٩٩٦.

ونتيجة لذلك فقد تم تصنيف ٣٨ معيار مراجعة حكومي وبالتالي تم اصداره كمعيار مراجعة حكومي اساسي لجمهورية الصين الشعبية .

وقد تم تطبيق تلك المعايير على أساس تجاري في ١ يناير ١٩٩٧ حيث إنها تعد علامة لخطوة كبيرة بالصين تهدف للتوصيل إلى مراجعة حكومية قانونية ، منظمة ، موحدة . وتغطي المعايير ثلاثة فئات : أسس و مجال المعايير للمراجعة الحكومية ، إجراءات المراجعات الحكومية وشروط إدارة المراجعة .

وتنشأ تلك المعايير على أساس تجاري في العناصر التالية :

- (١) تقوم بتخفيض تجارب المراجعة الموجودة منذ تأسيس النظام الإشرافي للمراجعة بجمهورية الصين الشعبية .
- (٢) الاستفادة من التجارب الخارجية في مجال المراجعة الحكومية .
- (٣) تناسب المقومات الصينية الخاصة .
- (٤) لديهم نفس الصلاحيات كقواعد ادارية .

وقد بنيت على قانون الرقابة والدستور تلك الفئات الثلاثة للمعايير التي تقوم حالياً بتدعم اطار العمل على نحو نظامي ومفاهيمي للمراجعة الحكومية بالصين .

وظائف رقابية أخرى :

تقوم المؤسسات الرقابية أيضاً بالإشراف والإرشاد للأجهزة الرقابية العامة والداخلية بالصين ، وفي الصين قامت إدارات مجلس الدولة حكومات محلية وشعبية ، مؤسسات مالية بالدولة ، مشاريع ومقاولات بتأسيس انظمتها الرقابية الداخلية طبقاً للوائح الدولة ، وفي نهاية عام ١٩٩٦ ، أسس الصين بالفعل ٩٧،٠٠٠ وحدة رقابة داخلية بعمل بها ٥٢،٠٠٠ وقت كامل و٢٥،٠٠٠ شخص يتضمن ١٢٠،٠٠٠ مراقبين داخليين مؤهلين ومنظمات المراجعة العامة بالصين - تعدد إلى حد بعيد نموذج لشركات المراجعة والمحاسبة والتي تقوم بالرقابة الخارجية بالإضافة إلى الأفادة بالرأي في الحسابات وتعمل كجهة تهدف إلى تحقيق أرباح وتدفع الضرائب للحكومة ، وفي نهاية عام ١٩٩٦ أصبح لدى الصين ٦،٧٠٠ شركة مراجعة ومحاسبة و٥٨،٠٠٠ من الحسابات العامة المعتمدة (CPAs) ومؤسسة الصين للحسابات العامة المعتمدة (CICPA) تعداد جهاز غير حكومي مسئول عن اللوائح المهنية لأجهزة المراجعة العامة داخل البلد ، وهي أيضاً تقوم بتنظيم الاختبارات الدولية للحسابات العامة المعتمدة (CPA) .

تعاون كل من وزارة المالية والمكتب القومي للمراجعة لجمهورية الصين الشعبية (CNAO) في الإشراف والتوجيه للمؤسسة الصينية للحسابات العامة المعتمدة (CICPA) والأجهزة الرقابية العامة .

وفي تلك السنوات الحالية فإن الحكومة الصينية تقوم بمجهودات كبيرة بشأن الاهتمام بمراجعة الأموال العامة ويؤيد تلك المجهودات المؤتمر الشعبي .

ونتيجة لذلك ، حققت المراجعة الحكومية بالصين تطور سريع ، وبصفة عامة فقد وضعت الصين الإطار الأساسي لنظام مراجعة حكومي يتناسب مع السمات الصينية في المجالات القانونية ، والتنظيمية والمعيارية .

وكل تلك الانجازات وضعت على بنية صلبة لاستكمال تطور نظام المراجعة بالصين .

ولمزيد من المعلومات أرجو الاتصال بالمكتب القومي للمراجعة بجمهورية الصين الشعبية .

المؤسسات الرقابية أيضاً لها الحق في مراجعة المعلومات المحاسبية والأسواع للجهات موضع المراجعة والتتحقق من الموضوعات المتعلقة بنتائج المراجعة والحصول على الأدلة اللازمة وضبط تحصيل الإيرادات أو أوجه الإنفاق للجهات محل المراجعة التي تعارض لوائح الدولة .

وإذا كانت تلك المجهودات غير ناجحة من الممكن للأجهزة الرقابية أن تخطر الإدارات المالية وغيرها من الجهات لوقف تخصيصاتها المستقلة أو منع إنفاق الأموال المخصصة الحالية .

أن دورة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة تبدأ من ١ يوليو و حتى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

والخطوات الأساسية هي كالتالي :-

- ١- يتم تحضير خطة المراجعة المالية كل عام في يوليو .
تحدد الخطة المهام المطلوبة لمراجعة الحسابات الختامية لوزارة المالية ، الإدارة العامة للجمارك وفروعها ، الغرفة المركزية ، الإدارات الحكومية المركزية وبعض الإدارات الحكومية المحلية .
- ٢- في أغسطس تقوم إدارة المراجعة المالية العامة بتنظيم برامج المراجعة طبقاً لخطة المراجعة وتحديد مكان وأولويات ومتطلبات المراجعة وتجري دورات تدريبية متخصصة للمراجعين والمديرين بمكاتب المقر وتربيات العمل الرقابي السنوي .

من شهر سبتمبر حتى شهر ابريل التالي : تقوم الإدارات ومكاتب المقر بإجراء المراجعة الميدانية طبقاً لبرامج المراجعة وتقدم تقاريرها للمكتب القومي للمراجعة وتعد إدارة مراجعة المالية العامة للمكتب القومي للمراجعة مسؤولة عن إثبات وتحقيق واصدار الرأي الرقابي طبقاً لما ينص عليه القانون وبعد تفحص المراجع العام للتقارير الرقابية ، تعطى إدارة مراجعة المالية العامة توصيات أو قرارات رقابية للوحدات محل الرقابة وتطالبهم بالقيام بتصحيح الأخطاء التي يتم التوصل إليها وذلك خلال وقت محدد .

وفي نهاية مايو يقدم إلى الوزير تقرير مراجعة عن تنفيذ الموازنة العامة (الموازنة المركزية) والنتائج الرقابية الأخرى المتعلقة بأوجه الإنفاق والعوائد المالية للسنة السابقة .

وفي شهر يونيو ، يقوم المكتب القومي للمراجعة بعمل مسودة لتقرير المراجعة تقدم إلى اللجنة الدائمة في المؤتمر القومي العام نيابة عن مجلس الدولة ، وفي بداية شهر يوليو ، يعطي المراجع العام - وهو يعد مفوض من قبل مجلس الدولة - للجنة الدائمة للمؤتمر القومي العام تقرير المراجعة عن تنفيذ الموازنة العامة (الميزانية المركزية) وأوجه الإيرادات والمصروفات الأخرى للعام الماضي .

وفي نفس الوقت يقدم لوزارة المالية تقرير عن الحسابات الختامية المركزية للسنة الماضية .

وتقوم اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بوضع رأيها الدقيق بالنسبة لهذان التقريران .

تبعد المؤسسات الرقابية الإقليمية والبلدية والمحليّة نفس الإجراءات في مرافق تتنفيذ الموازنة لمستويات الحكومة والتي تعد مسؤولة عنها ، فغالباً ما تقدم هذه التقريران بعد أن يكون المكتب القومي للمراجعة قد قدمهما بالفعل .

وكان لاتخاذ هذه الممارسات اثر قوى على المراجعة الحكومية والتوصيل إلى نتائج مرضية وذلك باظهار التعلم الصيني في المراجعة الحكومية بالإضافة إلى تمشيها (مطابقها) مع ممارسات المراجعة الدولية .

إعداد : جين اوتو جورانلي ، مكتب المراجع العام بالنرويج .

رأي المحرر : مع تزايد عالمية واقليمية الموضوعات والبرامج فان المراجعين يواجهون تزايد اهمية مشاركة المعلومات والخبرات مع بعضهم البعض ، وتشرح وتصنف هذه المقالة المنهج العملي لزيادة التعاون والاتصال بين المراجعين المشتركين في أعمال مماثلة .

تقوم العديد من المنظمات الدولية في اوروبا الغربية التي لها صفة حكومية او شبه حكومية بتنفيذ مراجعتها الخارجية عن طريق اشخاص يتم اختيارهم من بين كبار الموظفين الذي ينتهي الى اجهزة الرقابة العليا في الدول الاعضاء بالمنظمات .

وهناك بعض المنظمات الدولية التي استنطت هيئة من المراجعين يمثلون المراجعين الخارجيين ، بينما هناك منظمات أخرى يكون لديها فريق من المراجعين أو افراد يمثلون المراجعين الخارجيين ، غالباً ما يتم تعين المراجعين لفترة من ٣-٥ سنوات .

وبعد انتهاء الفترة يطلب من الجهاز الحكومي ترشيح عضو آخر لتولي مهام المراجعة للفترة القادمة ، وقد اقر العديد من المراجعين خلال العشر سنوات الماضية الحاجة الى إقامة منتدى لتبادل الأفكار والخبرات للمرجعين الخارجيين للمنظمات الدولية ، وفي سبتمبر ١٩٩٣ حضر عشرون مراجعاً إلى مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في باريس بدعوة من جاكوز بيرث رئيس هيئة مراجعى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للمشاركة وتبادل الخبرات واقامة مجموعة خاصة للمناشط المهنية وفي جدول أعمال الاجتماعات كان هناك بعض تلك الموضوعات مثل : التنظيم ومناهج العمل لمجلس هيئة مراجعي منظمة حلف شمال الاطلنطي NATO ومراجعة الادارة المالية ، ومراجعة كفاءة المراجعة الخارجية ، مراجعة صناديق المعاشات ، والمعايير المحاسبية للمنظمات الدولية .

التطورات المتعلقة بالمنتدي :

كان هذا الاجتماع ناجحاً ، وقد قرر المشتركون بالاجماع عقد اجتماعات مماثلة في السنوات القادمة حتى يستمر تبادل ومشاركة الخبراء بينهم .

وقد عقد الاجتماع الثاني لمجموعة المراجعين الخارجيين في اكتوبر ١٩٩٤ في مقر الـ NATO في بروكسل وقد حضر الاجتماع (٢٥) خمسة وعشرون مراجعاً من اثنين عشر دولة برئاسة بيرا انجست رئيس هيئة المراجعين في NATO كمضيف ومنظم للمؤتمر وكانت الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها :

الرقابة الداخلية وفعاليتها وعلاقتها بالرقابة الخارجية .
التحطيط الطويل المدى لنشاطات المراجعة الخارجية ومراجعة برامج المعاشات .

وعقد الاجتماع الثالث في نوفمبر ١٩٩٥ في مقر وكالة الفضاء الاوربية في باريس ، برئاسة مايكيل جـ - وايت هاوس ، رئيس لجنة المراجعة إلى ESA كمضيف ومنظم للمؤتمر .

وتضمنت الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها :

**إعداد: إينس بيلوتا، مراجع بديوان المحاسبة الحكومية
بكراتيا:-**

وأخيراً فإنه يجب القيام بالمراجعة السنوية لموازنة الدولة وإعتمادات الصناديق على المستوى القومي وموازنات الحكومة المحلية والوحدات الإدارية والبنك المركزي الكرواتي.

- التنظيم:** تم تحديد الهيكل التنظيمي في قانون ديوان المحاسبة، والذي يؤكد على استقلالية الديوان وبصفة خاصة من السلطة التنفيذية، والمركز الرئيسي للديوان يقع في مدينة زغرب العاصمة. وهناك ٢٠ مقر ميداني أي مقر في كل مقاطعة ويشتمل الديوان على ٦٠ موظف. يعمل خصوصون منهم بالمركز الرئيسي و ١٦٠ في المكاتب الميدانية.
- ويتم القيام بأعمال المراجعة من خلال الإدارات الخمس التالية:-
- ١- موازنة الدولة.
 - ٢- موازنة الحكومة المحلية والوحدات الإدارية.
 - ٣- البنك المركزي الكرواتي والمؤسسات المالية الأخرى.
 - ٤- الصناديق على المستوى القومي (صندوق التأمين الصحي وصندوق المعاشات).
 - ٥- الوحدات القانونية التي تمول جزئياً أو كلياً من موازنة الدولة، والوحدات القانونية التي تسهم الدولة بنصيب كبير في رأس مالها.

كما تم إنشاء مجلس الخبراء لمساعدة المراجع العام في دعم تنظيم الديوان، وتطوير السياسة والمنهج المتباعين، وتنمية مهارات العاملين، والموضوعات الأخرى الهامة المتعلقة بعمل ديوان المحاسبة. ويتكون مجلس المكتب من المراجع العام ونائبه ومساعدي المراجع العام وبسبعين خبراء مستقلين يعينهم المراجع العام.

أعمال الديوان:

يتم تحديد وتتنفيذ أعمال المراجعة وفقاً لخطة سنوية بالإضافة إلى ما يتم بناء على طلب من البرلمان. وتمت أعمال المراجعة وفقاً للشروط المهنية المعتمدة بها ومعايير الانتسابي المتفق عليها ويجب على المراجعين، أثناء عملية المراجعة، التأكد من الوضع الحقيقي لما يتم مراجعته من أعمال.

ويجب على الممثل القانوني للجهة التي يتم مراجعتها، تزويد المراجع بكافة المستندات والقوائم المالية والسجلات والمعلومات التي يحتاج إليها المراجع.

وقد يستخدم الجهاز الأعلى للرقابة خبراء خارجين من أجل مشاكل معينة تواجهه في أحد أعمال المراجعة ولتحقيق الموضوعية، يتم تسليم التقارير إلى الممثلين القانونيين للجهة التي يتم مراجعتها، والذين يمكنهم إعداد الرد لعرضه على المراجع العام. ونتيجة لأعمال المراجعة يتم وضع عدد من التوصيات بشأن استخدام الأموال العامة. ويتم متابعة التوصيات لتحديد موقف تنفيذها، وفي معظم الأحوال، يتم الأخذ بها ويجب على الجهاز الأعلى للرقابة عرض تقرير سنوي على مجلس النواب خلال خمسة شهور

تقع جمهورية كرواتيا في وسط أوروبا وهي من دول البحر المتوسط، تمت من البحر الادرياتيكي إلى وادي باونييان وحدود إيطاليا والمنطقة البوسنية والهرسك وبوسنة والجبل الأسود.

حصلت كرواتيا على استقلالها وسادت الديمقراطية بها عندما عقدت أول انتخابات حزبية في مايو ١٩٩٠م، وتم تأسيس أول برلمان متعدد الأحزاب في ٣٠ مايو ١٩٩٠م. وفي ديسمبر ١٩٩٠ تم وضع دستور جمهورية كرواتيا الذي نص على أن كرواتيا دولة ديمقراطية اشتراكية موحدة.

وتم وضع هيكل النظام الحكومي وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتقسم جمهورية كرواتيا إلى عشرين مقاطعة تعمل جميعها كوحدات حكومية وإدارية محلية.

الأساس القانوني ونبذة تاريخية:

يعتبر ديوان المحاسبة الحكومي (SAO) مؤسسة منشأة حديثاً. في يونيو ١٩٩٣ أقر البرلمان قانون المراجعة الذي أسس بموجبه ديوان المحاسبة الحكومية (SAO) كهيئة مسؤولة فقط أمام مجلس النواب بالبرلمان. وتأسساً على مبادئ ووصيات منظمة الانتسابي السوارية باعلان ليماء، يحدد قانون المراجعة نطاق السلطة والمهام والمسؤوليات والتي يشترط الالتزام بها وفقاً لمعايير الانتسابي والاستقلالية في أداء مهام المراجعة واعداد التقرير السنوي وعرضه على البرلمان.

في أبريل ١٩٩٤ تم تعيين المراجع العام من قبل البرلمان وفقاً لقانون المراجعة. وكهيئة جديدة ضمن النظام التشريعي، واجه ديوان المحاسبة العديد من التحديات. ولقد ركزت الأنشطة الأولية على الحصول على مقر للديوان، والتجهيزات، وتعيين الموظفين، وتوفير هيكل تنظيمي متوازن. ونتيجة للتزام المراجع العام والموظفيين، فإن الهيئة الجديدة كانت تعمل على أعلى مستوى خلال عامين متتاليين.

وفي عام ١٩٩٤ أصبح ديوان المحاسبة عضواً في منظمة الانتسابي وفي عام ١٩٩٦ انضم الديوان إلى المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (إيروساي).

نطاق سلطة المراجعة:

أعطى قانون المراجعة ديوان المحاسبة سلطات مراجعة المصروفات الحكومية والقوائم المالية والصفقات المالية للوحدات الحكومية والحكومة المحلية والوحدات الإدارية والهيئات القانونية التي تموّل من موازنة الدولة والوحدات القانونية التي تمتلك الدولة غالبية أسهم رأس مالها، والبنك المركزي الكرواتي.

ولأداء مهامه يقوم ديوان المحاسبة بما يلي:-

- * تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعكس الموقف المالي ونتائج الأنشطة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المتفق عليها.
- * مراجعة العمليات المالية من ناحية الاستخدام القانوني للأموال.
- * تقويم الكفاءة والاقتصاد لبعض الأنشطة والمشروعات المعينة.

- * القيام بمراجعة الأداء.
- * إستمرار وتحسين الالتزام بإعلان لينا ومعايير الانتساوي.
- * تحسين وتنمية المهارات الفنية للعاملين.
- * الاستمرار في برجمة أعمال الديوان.
- * تعزيز الناحية التشريعية لقوية مجال مراجعة الديوان.
- * المشاركة بفاعلية في أنشطة الانتساوي والبورساي.
- * دعم تبادل الخبرات والمعلومات مع الأجهزة الرقابية الأخرى.
ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بعد المقالة على العنوان
التالي:

Drzavniuredzareviziju, Tkalciceva

19,10000

Zagreb, Croatia,

(Facsimile : 385-1-4813-304,

أو عن طريق البريد الإلكتروني:-
< dur @ zg. tel..hr >

العاملون والتدريب:

يتم تعين المراجعون من خريجي الجامعات الحاصلين على شهادات
في الاقتصاد والقانون، ومن موظفي الخدمة المدنية ذوي الخبرة
بالإضافة إلى خريجي الجامعات حديثي التخرج.

والتعليم المستمر أمر عام للمحافظة على جودة العمل وتنمية
المهارات. ويتم التدريب في موقع العمل أو من خلال التدريب
الداخلي والخارجي، كما يتم تشجيع المراجعين على الحصول على
دراسات عليا.

ويقوم ب أعمال المراجعة محاسبون قانونيون، ولهم يصبحوا محاسبين
قانونيين، يجب على الموظفين إجتياز امتحان. والمرشحون لدخول
الامتحان يكونوا من الاقتصاديين أو القانونيين الذين أمضوا في
الخدمة مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات وذلك من قبل لجنة معينة بمعرفة
المراجع العام، ويتم إعتماد الذي إجتازوا الامتحان. هذا بالإضافة إلى
أنه يعين على جميع الموظفين إجتياز امتحان الخدمة المدنية.

طلعات مستقبلية:
للمحافظة على زيادة كفاءة وفاعلية العمل، قام ديوان المحاسبة بتحديد
الغايات والأهداف التالية:

1. تطوير وتحسين الأداء العام للمحافظة.

2. تطوير وتحسين الأداء العام للمراجعة.

3. تطوير وتحسين الأداء العام للمراجعة.

4. تطوير وتحسين الأداء العام للمراجعة.

5. تطوير وتحسين الأداء العام للمراجعة.

موقع القلب من عنصري الفعالية والمساءلة الحكومية المطلوبة من قبل البرلمان والشعب الكندي.

ان النتائج والتوصيات التي أعدت عن طريق هيئة المستشارين المكونة من سبعة خبراء متخصصين في الإدارة المالية الذين تم الاستعانة بارائهم واستشارتهم مع القادة الآخرين من القطاع الخاص والقطاع العام، تعكس وجهة النظر التي مؤداها أن الرقابة يجب ان تستحوذ على أهمية اكبر من كل من الادارة المالية وإجراءات عملية الالتزام بالقوانين وكما توصي هذه الهيئة من المستشارين بالتوسيع في عملية الرقابة الحديثة للتاكيد على ضرورة تقويم الأداء غير المالي، والمخاطر الخاصة بعنصر الإداره، والأخلاقيات.

ويحتوى التقرير على جدول الأعمال المقترن لتنفيذ العمل ووضع العناصر الحاسمة للتوجه نحو رقابة تتسم بالفعالية.

ومن الممكن أن تتصب اهتمامات مراقبى الحسابات والمرجعين وغيرهم في القطاع العام على العديد من المبادئ التنظيمية والإدارة العامة والإدارة الحكومية وعملية المساعدة التي تتصرف بالفعالية والمستوى الرفيع. ويمكن الحصول على التقرير باللغتين الإنجليزية والفرنسية من موقع مجلس إدارة الخزانة المذكور على الشبكة الدولية للمعلومات على العنوان التالي:-

<http://www.tbs-sct.gc.ca/tb/home-eng.html>

بالنسبة للتقرير باللغة الفرنسية:

كما يمكن طلب نسخ من التقرير من خلال اتحاد المراجعة الشاملة عن طريق الاتصال به على العنوان التالي:

CCAF - FCVI Inc. < 210-55

Murray Street, Ottawa,
Ontario, KIN 5M3 CANADA.

وباستخدام الفاكس على العنوان :

++ (613) 241-6900,

أو بالبريد الإلكتروني على العنوان:

<ccaf @ istar.ca>.

نما القطاع العام في السويد منذ الخمسينيات، كما اتسعت مدخلات الانتاج اللازمة للخدمات العامة بنسبة ٣٠٪. في الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩٦. وعلى اثر ذلك ازداد الاهتمام بقياس المخرجات لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة مماثلة في هذا الجانب. وقد أصدرت إدارة الموارنة التابعة لوزارة المالية حديثاً كجزء من سلسلة أبحاث عن اعداد الموارنة للقطاع العام في السويد. وقد صدرت أول مجموعة مقاييس لانتاجية القطاع العام مقارنة بانتاجية القطاع الخاص في عام ١٩٨٦ والتي تسبيت في مناقشات ومجالدات جديرة بالاعتبار واليوم فقد قلل الجدل والخلاف حول أشكال هذه المقاييس والارقام المبنية عنها لأن هناك تفهمًا أفضل عن الضرورة المالية للاهتمام والعناية بالانتاجية. ويعطى التقرير نظرة شاملة وواسعة المدى عن قياس الانتاجية في القطاع العام بالسويد والمناهج المستخدمة لتقويم أداء السياسات والهيئات والتطوير التنظيمي في هذا الشأن.

تقارير منشورة

يعكف أعضاء منظمة الأجهزة العليا للرقابة بصفة متزايدة على دراسة القضايا المتعلقة بالاستراتيجيات والمبادرات الازمة لمحاربة الفساد، والتي يمكن ان تستخدم لتوفير الشفافية في قطاع الحكومة، وسوف يوضح الموضوع الأول في المؤتمر السادس عشر القادم للمنظمة تحديد دور الجهاز الأعلى للرقابة لمنع واكتشاف الغش والاحتيال والفساد.

وقد تناولت الورقة البحثية الخاصة رقم ١٥٨ الصادرة عن صندوق النقد الدولي التي نشرت حديثاً موضوع الشفافية في العمليات الخاصة بالحكومة. وقد ناقش مؤلفو هذه الورقة جورج كوبتس وجون كراج القضايا الهامة المحاطة بالشفافية.

وذكر كوبتس في أحد المقابلات عن هذا الإصدار أن هذه الدراسة تتناول بشكل منفتح الأسواق المالية والمنتخبة...، والتعرف على الممارسات الجيدة... وأمثلة عن بعض الدول. وتتمثل أهم الموضوعات التي تتضمنها هذه الدراسة في الحاجة إلى إيضاح الحسابات العامة، والتنسيق بين قوائم الموازنة والحسابات الختامية الحكومية (الميزانيات الحكومية)، والتقييم الدقيق للمدينونية العامة، والقواعد العامة الدورية المعقولة لأهداف السياسة الحكومية، والأهداف الكمية.

وتتناول الدراسة أيضاً بعض الأدلة والبراهين التي تؤيد وجود علاقة إيجابية بين الشفافية المالية والأداء الاقتصادي العام، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها ذكر كوبتس أن "الشفافية المالية يمكن ان ينظر اليها على أنها ضرورة ولكنها ليست كافية أي أنها وسيلة لإدارة الجيدة... وذلك في الدول التي يتطلب من الحكومة إعداد تقرير عن أهداف ونشاطها سياستها بصفة متكررة للجمهور العام، وحيث ان تعاملاتها مع الموردين بالقطاع الخاص والمؤسسات المالية تخضع لقواعد توريد معينة، واعداد التقارير الدورية، والقيام بعمليات المراجعة، فسوف لا يكون هناك أي مجال لسوء الإدارة أو الفساد".

وقد ناقشت الورقة أيضاً الطرق المستخدمة من قبل صندوق النقد لمساعدة الدول في تدعيم كل من الشفافية والمساعدة.

ويمكن الحصول على نسخ من الورقة البحثية الخاصة رقم ١٥٨ بمبلغ خمسة عشر دولاراً أمريكياً من قسم خدمات النشر بصندوق النقد الدولي بالبريد على العنوان التالي:

IMF publication Services
Box XS 800, IMF, Washington,
DC. 20431, USA.

وعن طريق الفاكس على الرقم التالي:

++ (202) 623-7201

وعن طريق البريد الإلكتروني:

<publications @ imf.org>.

في يناير من عام ١٩٩٨ تم الموافقة والتصديق من قبل السيد مارسيل ماس رئيس مجلس إدارة الخزانة الكندية، على تقرير خاص أعد عن طريق هيئة مستقلة من المستشارين بعنوان "تحديث وتطوير عملية مراقبة الحسابات في الحكومة الكندية". وقد ذكر السيد مارسيل في معرض قوله للتقرير أن "التوصيات التي وردت في هذا التقرير تمثل تحدياً للخدمة العامة الاتحادية ككل في سبيل الاستمرار في التغييرات التي تم اتخاذها بالفعل، وفي سبيل النجاح بشكل اكبر في العمل بصورة مختلفة وأفضل..." وقد اضاف ان "عملية الرقابة تقع

عن طريق البنك الدولي ويتضمن ذلك أحكام إدارة المشروع وبناء
نظم للادارة المالية العامة تتصرف بالفاعلية، والمستوى الثاني لهذا
المشروع يعتبر استجابة لمتطلبات محددة للدولة للاستعانة
باجراءات منع الفساد. ويتمثل المستوى الثالث في هذا الشأن في
ضرورة تأكيد البنك الدولي من تفهم العاملين به دورهم في منع
التزام البنك الدولي في المشاركة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع
الفساد على المستوى العالمي.

ويؤكد تقرير البنك الدولي عن خفض الفقر ونظم الادارة
الاقتصادية من خلال اطاره العام على عدم مقدرة ما ورد به على
محو الفساد، لكنه يوصي ببعض الخطوات التي تعتبر وسائل
للحكم والسيطرة والفساد.

والحصول على نسخ من هذا التقرير يستطيع القراء المهتمون
الاتصال بالعنوان التالي:

Agenes Yaptenco, Public Sector
Group (PRMPS), The World
Bank, 801 19th Street,
N.W., Washington, D.C.
20433 USA.

أو الاتصال عن طريق الفاكس على الرقم :

++ (202) 522-7132.

Marria Olsson
Charlotte Nommrea,
Budget Department
Ministry of Finance,
10333 Stockholm, SWEDEN.

وعن طريق الفاكس على العنوان:

++ 46-8-796-90-97.

أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان:

<maria.olsson @ finance.ministry.se>

أو <Charlotte.Nommera @
finance.minsitry . se >.

اتخذ البنك الدولي بعض الخطوات الخاصة لتناول موضوع الفساد
وظل يعمل في إطار القويبن المنسوز له بالاهتمام بالأمور
الاقتصادية والاحجام عن التدخل في الأمور السياسية، ولذلك فقد
قام بصياغة استراتيجية من أربعة مستويات خاصة برقابة الفساد
كما أصدر تقريرا تحت عنوان "دور البنك الدولي في معاونة الدول
على محاربة الفساد" يوضح فيه هذه الاستراتيجية. يتضمن المستوى
الأول منع الغش والاحتيال والفساد من خلال المشروعات المملوكة

للبنك.

الى ذلك

**لباء الانتساوي
السکرتاریة العامة تصدر نشرة دورية**

**لجنة مراجعة التشغيل الالكتروني للبيانات باستخدام
الحاسوب (EDP) تصدر دليل IT للتدريب.**

"برنامج الانتساوي للتربیت الخاص بـ تكنولوجيا معلومات المراجعة " الدراسة العامة والتظییم " هو آخر الاصدارات في سلسلة اصدارات لجنة الانتساوي للمراجعة باستخدام الحاسوب . وتعتبر الخمسون وثیقة بمثابة متابعة منطقية للمنهج الدراسي لتكنولوجيا معلومات المراجعة ، وتعطی نظرية عامة عن مجموعة البرامج التربییة عن تكنولوجيا معلومات المراجعة والتي تتكون من مجموعة من الوحدات القياس موجهة باللغة الانجليزية لاحتیاجات تدريب تكنولوجيا المعلومات في الواقع العام والخاصة في الاجهزة العليا للرقابة ، وعلى الرغم من توافر النشرة عند الطلب ، فقد تم ارسال نسخة اصلية وتصميم الكترونی من وحدات القياس والمناهج ، بسبب كبر حجمها الى السکرتاریة العامة للانتساوي وكذلك الى السکرتاریات العامه لمجموعات العمل الاقليمية السبع للانتساوي . ولمزيد من المعلومات اتصل برئیس لجنة مراجعة التشغيل الالكتروني للبيانات باستخدام الحاسوب (EDP) على العنوان التالي:-

Controller and Auditor General of India
10 Bahadur Shah Zafar Marg, New Delhi
110002, INDIA

أصدرت السکرتاریة العامة للانتساوي النشرة الدورية رقم ٥٩ والتي تتضمن محاضر الاجتماعات التقىصیلة للاجتماع رقم (٤٣) للمجلس التنفيذي الذي عقد بمونتيفیدیو في نوفمبر ١٩٩٧ م. وعلى وجه التحديد ، تضمنت محاضر الاجتماعات موجز عن موقف الاعداد والتحضیر للانکوسای السادس عشر بما في ذلك برنامج مبدئي للانشطة ، وتقاریر لجان الانتساوي الشانیة ومجموعات العمل ، والتقاریر السنوية التي أعدتها مبادرۃ التنمية للانتساوي وهذه المجلة، وخطط التحكيم الخاصة بجائزة کاندوش ، وتقاریر رؤساء المجالس وممثل الامم المتحدة . كما تمت مناقشة اقتراح خاص بتکون "قوة العمل" المتعلقة باستقلالية الاجهزة العليا للرقابة كذلك تضمنت النشرة قسم خاص عن الجهاز الاعلی للرقابة في ماليزیا ولمزید من المعلومات يرجی الاتصال بـ

General Secretariat , INTOSAI,
Dampfschiffstrasse , 2/A. 1033 Vienna ,
Austria.

الانکوسای السادس عشر

أرجوای ٩٨

لمزيد من المعلومات عن المؤتمر العام السادس عشر للاجهزة العليا للرقابة والمالية والمحاسبة المزمع عقده في الفترة من ١٤-١٧ نوفمبر ١٩٩٨ .

اتصل بـ :-

XVI INCOSAI General Secretariat, Tribunal de Cuentas de la Republica, Juan Carlos Gamez 1324, Montevideo, Uruguay:-

- e-mail : tribic @ adinet. Com.uy
- Fax : 598 2 96 916 7507
- Tele phone: 598 2 916 - 7508

عناوين البريد الإلكتروني للرقابة المالية والمحاسبة

دعما لاستراتيجية الاتصالات الخاصة بالانتسابي ، فسوف يتم تضمين كل عدد من المجلة شرة بعناوين البريد الإلكتروني والموقع على الشبكة الدولية للمعلومات (www) ويرجى من الأجهزة العليا للرقابة إبلاغ المجلة في حالة حصولها على هذه الغاوبين:-
السكرتارية العامة للانتسابي

INTOSAI General Secretariat :

<intosai@rechnungshof.gv.at> ; and
<http://www.intosai.magnet.at/intosai/>

المجلة الدولية للمراجعة الحكومية

International Journal of Government Auditing:
<75607.1051@compuserv.com>

مبادرة التنمية للانتسابي

INTOSAI Development Initiative :
<IDI@oag-bvg.gc.ca>

لجنة الانتسابي لمراجعة البيئة

INTOSAI Committee on Environmental Auditing :
<http://www.anao.gov.au>

الجهاز الاعلى للرقابة في استراليا

SAI of Australia <ag1@anao.gov.au> and
<http://www.Anao.Gov.au>

الجهاز الاعلى للرقابة في بنجلاديش

SAI of Bangladesh :<saibd@citechco.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في البرازيل

SAI of Brazil : <sergiofa@teu.gov.br> ; and,
<http://www.teu.gov.br>

الجهاز الاعلى للرقابة في كندا

SAI of Canada : <http://www.Oag-bvg.gc.ca>

الجهاز الاعلى للرقابة في الصين

SAI of China : <cnao@public.east.cn.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في كورستاريكا

SAI of Costa Rica : <xcisnado@casapres.go.cr>

الجهاز الاعلى للرقابة في كرواتيا

SAI of Croatia : <dur@zg.tel.hr> and
<http://www.croadria.com>

الجهاز الاعلى للرقابة في الدنمارك

SAI of Denmark: <FTRR@FTRR.DK>

الجهاز الاعلى للرقابة في السلفادور

SAI of EL Salvador : <edcr@es.Com.sv>

الجهاز الاعلى للرقابة في سويسرا SAI of Switzerland : < Balmer @ efk. admin ch>	الجهاز الاعلى للرقابة في نيكاراجوا SAI of Nicaragua : < continf @ lbw. Com.ni>
الجهاز الاعلى للرقابة في تركيا SAI of Turkey : <saybsk 3 @ turnet. Net . tr>	الجهاز الاعلى للرقابة في النرويج SAI of Norway : <riksrevisjonen @ riksrevisjonen.no>
الجهاز الاعلى للرقابة في المملكة المتحدة SAI of United Kingdom : <nao.@ gtinet . gov.uk> and <http : // www . open . goa . gov>	الجهاز الاعلى للرقابة في عمان SAI of Oman : <sages @ gto . net . om>
الجهاز الاعلى للرقابة في الولايات المتحدة الامريكية. SAI of United States of America: < Iechmamp @ gao . gov > and <http : // www. goa . gov>.	الجهاز الاعلى للرقابة في الباكستان SAI of Pakistan : < mohsin % auditgenpk @ sdnpk. undp. org>
الجهاز الاعلى للرقابة في اورغواي SAI of Uruguay : < tribinc @ adinet . com . uy>	الجهاز الاعلى للرقابة في بارجواي SAI of Paraguay: < director @ astegr. una. py>
الجهاز الاعلى للرقابة في اليمن SAI of Yemen : < COCA @ Y.NET . YE>.	الجهاز الاعلى للرقابة في بيرو SAI of Peru: < DC100 @ CONDOR>GOB>PE>
معهد المراجعين الداخليين Institute of Internal Auditors : <iiia @ theiia.org> and <http : // www . theiia . org >	الجهاز الاعلى للرقابة في سنغافورة SAI of Singapore : <ago. email @ / ago.gov.sg > and الجهاز الاعلى للرقابة في سلوفانيا SAI of Solvenia: < anton. antoncic @ racsod.si-gov. mail.si>
الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية International Consortium on Governmental Financial Management <http : // financement. gov/iegef . htm>	الجهاز الاعلى للرقابة في جنوب افريقيا SAI of South Africa : <yvonne @ agsa . co za>
الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants : <http : // www . ifac . org>.	الجهاز الاعلى للرقابة في اسبانيا SAI of Spain : < TRIBUNALCTA @ bitmailer> net >
	الجهاز الاعلى للرقابة في سورينيم SAI of Suriname : <http:// www. Parbo . com>
	الجهاز الاعلى في السويد SAI of Sweden : < int @ rrv . se >

تقويم لأحداث المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ١٩٩٩/١٩٩٨

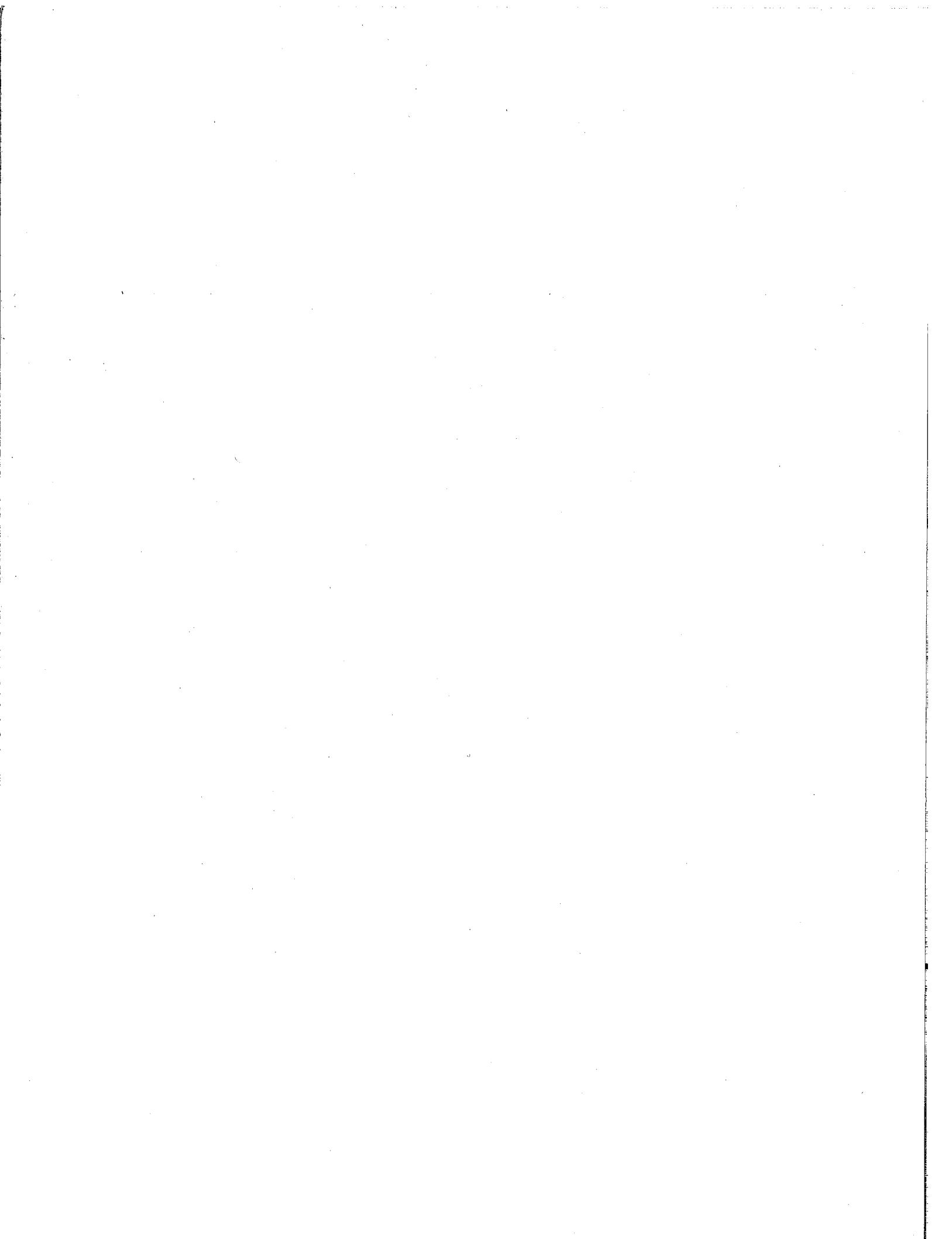
<p>يونيو (حزيران)</p> <ul style="list-style-type: none"> - دورة تدريبية خاصة بالمدربين التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي IDI والخاصة بالمنظمة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة ASOSAI كوالالمبور ، ماليزيا ٨ يونيو - ٣ يوليه - اجتماع مجموعة العمل الخاصة بمراجعة الشخصية القدس ، اسرائيل ٩ يونيو - اجتماع المجلس التنفيذي المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة EUROSAI لشبونة ، البرتغال. ٢٤ يونيو <p>سبتمبر (أيلول)</p> <ul style="list-style-type: none"> - اجتماع المجلس التنفيذي المنظمة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة ASOSAI بكين ، الصين ٥ سبتمبر - الاجتماع الخامس لمنظمة السباسي SPASAI سوفا ، فيجي ١٥ سبتمبر - المؤتمر السادس للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة ARABOSAI القاهرة ، مصر <p>(سيتم الإعلان عن تاريخ الاجتماع)</p> <p>ديسمبر (كانون أول)</p> <p>مارس (آذار)</p>	<p>مايو (آيار)</p> <ul style="list-style-type: none"> حلقة دراسية عن تقويم الأداء IT ستوكهولم السويد ١٣ - ١٤ مايو - الاجتماع السابع للجنة الانتوساي والخاصة بالتشغيل الإلكتروني للبيانات EDP ستوكهولم ، السويد ١٥ مايو <p>أغسطس (آب)</p> <p>نوفمبر (تشرين ثالث)</p> <ul style="list-style-type: none"> - المؤتمر العام للأجهزة العليا للرقابة INCOSAI السادس عشر مونتيفيديو ، أوروجواي ٧ - ١٤ نوفمبر ١٩٩٨ <p>فبراير (شباط)</p>	<p>ابريل (نيسان)</p> <ul style="list-style-type: none"> - اجتماع لجنة الدين العام موسكو ، روسيا ٢٣ - ٢٤ ابريل <p>يوليو (تموز)</p> <p>اكتوبر (تشرين أول)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاجتماع السابع للمجموعة العامة لمنظمة الأولسيفس OLACEFS (سيتم الإعلان عن تاريخ ومكان الاجتماع) - اجتماع لجنة المراجعة البيئية لি�ما ، بيرو <p>(سيتم الإعلان عن تاريخ الاجتماع)</p> <p>عام ١٩٩٩</p> <p>يناير (كانون ثاني)</p>
---	--	--

(*) ملحوظة رئيس التحرير:

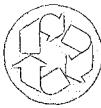
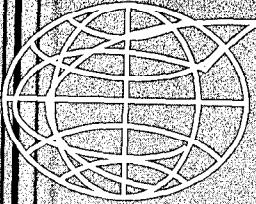
يتم نشر هذا الجدول بالاستعانة باستراتيجية الاتصالات الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ، وخطط الاعضاء وجداول التنسيق . وتحتوي هذه المجلة على الاحداث الدولية والإقليمية العامة مثل المؤتمرات واجتماعات الجمعيات العامة والمجالس التنفيذية ، حيث انه لا يمكن تضمين الدورات التدريبية المتعددة والاجتماعات المهنية الأخرى عن طريق الأقاليم المختلفة وذلك لمحودية المساحة ولمزيد من المعلومات اتصل بالسكرتير

المجلس الدولي للرقابة المالية الحكومي

ابريل (نيسان) ١٩٩٨



INTOSAI



Printed on
Recycled Paper